



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# التغيرات الاجتماعية في عهد حزب العدالة والتنمية

أحمد حسن علي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

# التغيرات الاجتماعية في عهد حزب العدالة والتنمية

أحمد حسن علي \*

قبيل الحديث عن التغيرات الاجتماعية التي حصلت في تركيا إبان عهد حزب العدالة والتنمية، لا بدّ من النظر إلى تاريخ البلاد الحديث لمعرفة هذه التغيرات التي حصلت بعد تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923، إذ انتقلت تركيا من دولة ذات طابع اجتماعي إسلامي يقوم على الخلافة العثمانية إلى دولة علمانية جمهورية بشكل قسري، دخلت فيه الجمهورية في خلاف حاد مع فئة كبيرة من المجتمع التركي وحاولت إرغامهم على التخلي عن التقاليد الإسلامية أو العادات المحافظة، لكنها لم تنجح.

## ثورة كمال أتاتورك الاجتماعية

جلبت ثورة مصطفى كمال أتاتورك لتحديث تركيا العديد من التبعات على الشعب التركي اجتماعياً ودينياً وسياسياً، ففي الجوانب الاجتماعية والدينية، يمكن عدّ نبد التقاليد الإسلامية وثقافتها واحدة من العوامل الرئيسية للتغيرات الاجتماعية والدينية في تركيا الحديثة.

إن الإصلاحات التي أجراها أتاتورك انتجت نظاماً جديداً للحياة على أساس النمط الغربي. وصارت تركيا من حينها وصاعداً دولة علمانية تماماً. وفي الحقيقة، إن سياسات كمال أتاتورك لإنهاء الدور السياسي للإسلام أو إلغاء الإسلام من الحياة السياسية على ما يبدو كانت محاولة منه لإلغاء الإسلام في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية أيضاً.

وحتى نهاية القرن الماضي، كانت المؤسسات الدينية تؤدي وظيفة هامشية أو تحمل مسؤولية الإدارة الدينية الصغيرة وليس كما كان خلال العهد العثماني. وفي هذا السياق، بدا واضحاً أن المجتمع الحضري في العقود الأولى للجمهورية أكثر المتأثرين بهذه الإصلاحات مقارنة مع الذين يعيشون في المناطق الريفية. ففي إسطنبول وأنقرة على سبيل المثال، بدأ الكثير من الناس بعدم الاهتمام بصوم شهر رمضان، ولم يُعَلَّم الأطفال الصلاة اليومية.

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

ومع اختفاء الشريعة شيئاً فشيئاً من حياة الناس (في الظاهر)، اختفت السلطة الدينية التي يمكن أن تمنع الناس من القيام بكل ما هو جيد أو سيئ في المفهوم الديني الذي تحول إلى ظاهرة «رجعية». وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك مواقف مختلفة في المناطق الريفية حينما رفض الكثير من المتدينين والمحافظين قبول إصلاحات كمال أتاتورك، لكنهم عارضوها بحدوء، وتجنبوا الصدام مع مؤسسات الدولة العلمانية، واستمروا في ممارسة التقاليد الإسلامية وانشاء المؤسسات الدينية الخاصة بهم سراً.

ومع إلغاء جميع مراكز الطرق الصوفية نهاية عام 1925، انتهى تعليم المبادئ الصوفية في التكايا والزوايا التي كانت لها تأثير واسع خلال قرون على الحياة الاجتماعية في الأناضول<sup>(1)</sup>.

في الواقع، اتجهت تعاليم الصوفية إلى مزيد من التركيز على الفلسفة الروحية، وتطهير الروح، وبناء إنسان الخير والصالح، وشاركت بنحو كبير في العمل الدعوي الإسلامي في تركيا، وكانت تجري الدروس في بيوت الصوفيين، لكن النظام الكمالي بقي يحاربها<sup>(2)</sup>.

واستغل الصوفيون نتائج تطبيق القانون المدني لعام 1926 المستعار من القانون السويسري، حيث خلق القانون مشكلة اجتماعية في تركيا الحديثة حينما صارت هناك زيادة في عدد المواليد غير الشرعية بين المراهقين، وبات الكثير من الأجيال الجديدة لا تحترم الدين وتجاهر بشرب الخمر بعد أن سمح لهم بذلك القانون.

وإن الطبقة المتدينة والمحافظه عدت إصلاحات كمال أتاتورك بشأن المرأة ضد التقاليد الإسلامية الموروثة في السماح لها بالمساواة مع الرجل في قرار الطلاق والوراثة والعمل والزواج من غير المسلم ومنع تعدد الزوجات. فهذه الطبقة المحافظة والمتدينة في الأرياف -التي كانت تشكل ثلثي السكان تقريباً حتى الخمسينيات- عملت في الخفاء على إنشاء أجيال معارضة للعلمانية، ومع بداية الخمسينيات -أي بعد اثنتي عشرة سنة من وفاة أتاتورك- حصلت هجرة لسكان الأرياف إلى المدن التي تحولت إلى قواعد صناعية وتجارية بحثاً عن فرص حياة أفضل في العمل ومستوى المعيشة؛ ومن هناك بدأت المعارضة الإسلامية لاحقاً.

من وجهة نظره، يرى كمال أتاتورك أن تخلف الأمة التركية ليس فقط بسبب نظام الخلافة العثمانية ولكن أيضاً بسبب الإسلام، ورأى أن الدين الإسلامي تحول إلى وسيلة سياسية للدكتاتورية الدينية وإضفاء الشرعية على سلاطين فاسدين تخلوا عن سيادة الأمة التركية من أجل بقائهم في

الحكم، وأن الدراويش والشيخ امتلكوا سلطة عظيمة تعرقل تقدم الدولة وتصرّ على التمسك بثوابت التقاليد الإسلامية. وأعرب كمال أتاتورك عن اعتقاده أنه من خلال القضاء على السلطة الاجتماعية والسياسية للسلطات الدينية الإسلامية فإن تركيا سوف تصبح حديثة بنحو شامل<sup>(3)</sup>.

على الرغم من أن الحكومة التي أنشأها النظام الكمالي بدت على أنها شكل من أشكال الديمقراطية، ولكن الواقع في ذلك الوقت ولمدة عشرين عاماً متتابة، لم يكن هناك سوى حكومة حزب واحد يسيطر عليه كمال أتاتورك ورفاقه. وهناك من المؤرخين من يناقشون فكرة أن الجمهورية العلمانية لم تصطدم بأي تحديات كبيرة؛ بسبب إصرار أتاتورك على دكتاتورية الحزب الواحد من دون أي معارضة حقيقية في مجلس النواب لسياساته أو الإجراءات التي غيرت شكل تركيا؛ لذا عارضه كثير من رجال الدين المسلمين لأنها كانت مناقضة تماماً للإسلام، فقامت الثورة التي قادها الشيخ سعيد في عام 1925<sup>(4)</sup>.

لكن هذه النظرية تناقض بعض الحقائق التاريخية، فثورة الشيخ سعيد كانت ثورة ذات أهداف قومية كردية وإن بدت دينية الظاهر. والثورة لم تنجح؛ لأن الأتراك لم يشتركوا فيها، وهنا نلاحظ عدم قيام ثورة دينية تركية في الأرياف أو المدن ضد إلغاء الخلافة العثمانية التي امتدت لستة قرون. ببساطة كان الأتراك قد سئموا الحروب والحصار والجوع والغلاء لمدة عشرين عاماً متواليات بدءاً من الحروب مع روسيا القيصرية والحرب الأهلية مع الأرمن وحرب البلقان والحرب العالمية الأولى وأخيراً حرب الاستقلال (1918 - 1922).

إن أكثر ما أغضب الأتراك في المدن والأرياف هو تحالف السلطان محمد وحيد الدين مع قوات الحلفاء التي احتلت العاصمة إسطنبول ومعظم الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى، وفيما كانت القوات اليونانية تحرق القرى التركية في غرب الأناضول رداً على عهد من الاحتلال العثماني لليونان، أرسل السلطان بدعم بريطاني وفرنسي جيشاً لقتال الجيش التركي الذي يقوده كمال أتاتورك. والمتابع يجد أن المزارعين والفلاحين الأتراك الذين كانوا يشكلون السواد الأعظم من المجتمع التركي حينها، وقد اشتكوا دوماً من الضرائب العالية التي كانت تفرض عليهم (ضريبة العشر)، فيما ألغى أتاتورك تلك الضريبة واستبدلها بضريبة يسيرة<sup>(5)</sup>.

وأياً تكن الأسباب، فإن أتاتورك حظي بشعبية كبيرة بين السكان؛ لقيادته العسكرية الناجحة، وتحقيقه للانتصارات الحاسمة، وتمكنه من إجلاء المحتلين، واستعادة إسطنبول وإقرار السلام وفرض الأمن.

وكانت الخلافة على عهد العثمانيين حسب رؤية كمال أتاتورك فاقدةً لشريعته وجميع الأقاليم المسلمة التي كانت تحت حكم العثمانيين ثارت وطلبت الاستقلال، وكان على الأتراك الحرب في كل مكان وعلى كل جبهة ضد هذه الثورات التي كلفت تركيا اقتصادياً وبشرياً، وإن الخلافة القائمة على نفوذ الطرق الصوفية وسلطة المدارس الدينية صارت عائقاً أمام تحديث تركيا. وتسببت في إلحاق هزائم كبيرة للدول العثمانية لمعارضتها الشديدة للتحديث.

وفضلاً عن شعبيته في قيادة المعارك وتحقيق الانتصارات وإجلاء قوات الحلفاء وتوحيد الأناضول واسترداد اسطنبول، تمكن أتاتورك من زيادة شعبيته حينما تحدث بنحو متواصل عن الكرامة القومية للأتراك التي انتهكت طوال سبعين عاماً منذ توقيع السلاطين العثمانيين على معاهدات تجارية مع أوروبا كانت لصالح الأوروبيين تحديداً، ولم تقدم أي مشاريع تنمية للأتراك.

وإن أتاتورك تمكن من تحسين الوضع المعاشي لمواطنيه حينما ألغى ضريبة العشر العثمانية على الفلاحين وبدأ مشروعه في الإصلاح الزراعي، فهذه الضريبة كانت تثقل كاهل الفلاح التركي وبالغائها لم يكثر الكثير منهم لإلغاء الخلافة<sup>(6)</sup>.

وفي عام 1920، كان ما يقارب من 80% من الشعب التركي يسكنون القرى ويعملون في الزراعة وما يقرب من 5% في الصناعات الحرفية و5% في التجارة، فيما كانت معظم الموارد البشرية ورؤوس الأموال الداخلية نادرة. وكان الإنتاج الزراعي بالكاد يستطيع أن يلبي الاحتياجات الأساسية للسكان. ولم تكن هناك عملياً أي مؤسسات صناعية ولاسيما بعد هجرة اليونانيين والأرمن واليهود، وكان كل ما تبقى بعض الشركات المملوكة للأجانب لإنتاج الدقيق والسكر<sup>(7)</sup>.

ومع مرور السنين نجحت برامج أتاتورك التنموية الحكومية في تحقيق مؤسسات صناعية تركية على الرغم من بعض الأخطاء في برامج التنمية، ولعل من أهم الإنجازات الاقتصادية كان في إنشاء طبقة جديدة من سكان تركيا في القطاعين التجاري والصناعي بعد أن كانت تحت سيطرة الأوروبيين، هذه الطبقة عرفت فيما بعد باسم البرجوازية القومية.

### أحزاب يمين الوسط

بعد ثمانين عاماً من العلمانية القسرية والسياسات القومية ذات البعد العسكري وعدم الاستقرار السياسي باستثناء سنوات قليلة في عهد تورغوت أوزال، صعد نجم حزب العدالة والتنمية ليصبح

حزباً سياسياً رئيساً في تركيا في وقت كانت فيه قيم كمال أتاتورك ورؤيته للنظام الاجتماعي السياسي مقدسة وغير قابلة للمساس، وشملت الإيمان بأن التقاليد الدينية عبر استخدامها في العواطف الاجتماعية ضمن المجال العام تشكل عائقاً أمام بناء الدولة القوية، وأن العلمانية ونبد الدين أساس تحديث تركيا.

وصار الاعتقاد القائم بأن الجيش التركي القومي الطابع سيحافظ على التوجه العلماني المؤيد للغرب وعلى الهوية التركية التي وضعها أتاتورك، وأثبتت هذه الصيغة فعاليتها في إنشاء الدولة التركية وتطويرها في فترتها الأولى حتى الثمانينيات. وتمت مواجهة التيارات الإسلامية الاجتماعية إلى جانب مكافحة الهوية الكردية والعلوية، وكانت النتيجة أن التمثيل الشعبي الحقيقي لم يظهر عبر الانتخابات المتتالية التي كانت دائماً تستثني التيارات الدينية والكردية.

وقد وجدت التيارات الدينية ضالتها للمشاركة في السلطة عبر أحزاب يمين الوسط التي تأسست منذ بداية الخمسينيات عبر الحزب الديمقراطي برئاسة جلال بايار (رفيق أتاتورك) وعدنان مندريس اللذين كانا عضوين في حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه كمال أتاتورك. لكن مندريس في رئاسته للحكومات المتعاقبة خلال الخمسينيات أتاح الفرصة للتيارات الإسلامية الشعبية بحرية ممارسة التقاليد الدينية، وقام بإعادة الأذان باللغة العربية وفرض تدريس الدين الإسلامي في المناهج التعليمية بعد أن كانت محظورة أولاً ثم اختيارية نهاية الأربعينيات.

إلا أن التأثير الأكثر وقعاً على الطبقات الشعبية والريفية كانت في تحسن الوضع المعاشي للمزارعين والحرفيين بعد أن تلقت تركيا نهاية عام 1949 أول دفعة من المساعدات المالية الأمريكية ضمن مشروع مارشال لدعم أوروبا في مواجهة المد الشيوعي.

وفضلاً عن العنصرين السابقين، خطت حكومة مندريس خطوات كانت ذات تأثير على الطبقات الفقيرة في الأرياف، حيث استبدلت قيادات الشرطة والقوات الأمنية الذين تعاملوا مع تلك الفئات بترفع وقسوة مبالغة فيها، ووجدت تلك الطبقات نمط جديد من تعامل رجال الشرطة قائم على الاحترام<sup>(8)</sup>.

ومنذ تلك المرحلة صارت التيارات الدينية والمحافظه جزءاً أساسياً في كل حزب من أحزاب يمين الوسط الذي تبني حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية كونها من الحريات الشخصية، والأهم هنا تقديم عناصر من تلك الفئات الدينية لمواقع حكومية وإن كانت في المراتب الوسطى والدنيا.

وتركت سياسات عدنان مندريس آثاراً مدوية في الأرياف والمناطق الشعبية الحضرية قادت إلى مواجهات وأحداث عنف بين المحتجين على حكومة مندريس؛ بسبب الوضع الاقتصادي المتزدي نهاية الخمسينيات بين الفئات الشعبية المؤيدة للحكومة والطبقة الموالية للعلمانية؛ حتى انتهت بتقلاب الجيش الأول عام 1960. وبعد عام أُعدِمَ مندريس بما كان ما يمثله من رمز للتيارات الدينية والمحافظة على الرغم من أنه لم يكن متدينا بنفسه<sup>(9)</sup>.

وعلى الرغم من حل الحزب الديمقراطي وحظر قادته الكبار من العمل السياسي، بيد أن جماهير الحزب توجهت لدعم حزب العدالة الذي عُِدَّ وريثاً للديمقراطي. وفاز حزب العدالة في انتخابات 1965 ليكون ثاني حزب من يمين الوسط بقيادة سليمان ديميريل الذي انتهج خط عدنان مندريس ولكن بحذر شديد حيث رفض انضمام نجم الدين أربكان المعروف منذ بداية نشاطه السياسي بخطه الإسلامي العلني.

وفاز حزب ديميريل مرة أخرى في انتخابات 1969 وقاد حزمة إصلاحات اقتصادية لمواجهة التضخم، لكن جماهير حزب الشعب الجمهوري مع اليساريين دخلت في مواجهات عامة مع التيار المحافظ والإسلامي. واستقال ديميريل من منصبه كرئيس للوزراء بعد الخلاف مع الجيش حول النزاع القبرصي والتوترات مع اليونان والعنف السياسي الداخلي، وأُتْمَ بالانحراف عن مبادئ أتاتورك. وانتهت المواجهات الشعبية بين اليمين واليسار في تدخل الجيش مرة ثانية في عام 1971 والقيام بانقلاب عسكري.

وحيثما عادت الحياة النيابية إلى البلاد في عام 1973، انقسمت جماهير التيارات الدينية والمحافظة بين حزب ذي توجه إسلامي بزعامة نجم الدين أربكان، ويمين الوسط بقيادة سليمان ديميريل، وحزب تابع إلى اليمين القومي المتطرف. وكان لظهور حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان -أول حزب ذي ميول إسلامية منذ سقوط الخلافة العثمانية- وقعٌ مباشر على التيارات الإسلامية إذ تمكن من تحقيق نجاح كبير في انتخابات 1973، واشترك في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري الذي صار يمثل العلمانية<sup>(10)</sup>.

وفي انتخابات عام 1975، ترأس ديميريل حكومة ائتلافية من أربعة أحزاب التي فشلت في مواجهة الأزمات الاقتصادية واستقالت عام 1977. ثم ترأس ديميريل حكومة ائتلافية جديدة مع أربكان واليمين المتطرف التي اتحارت بعد سنة للأسباب نفسها. ودخلت تركيا في أزمة سياسية من



1978 استخدمت فيها الأحزاب السياسية قواعدها الاجتماعية والدينية في المواجهات، وأسس اليمين المتطرف ميليشيات وقاد عدة هجمات على قواعد الأحزاب الأخرى ولاسيما العلوية.

وامتازت السبعينيات بالصراعات الاجتماعية المسلحة بين اليمين واليسار، وتدهور الوضع الأمني حيث انتشرت ظاهرة العنف السياسي، وقتل زهاء أربعة آلاف شخص بعد تفاقم العنف بين القوميات والأديان. وأخذت الصراعات طابعاً مذهبياً حينما تقاتل السنة والشيعية في منطقة جنوب شرق تركيا، وكان لليمين المتطرف متمثلاً في حزب الحركة القومية دور كبير في أحداث العنف السياسي في هذه المدينة، وانتهت المواجهات بتدخل الجيش في انقلاب عام 1980<sup>(11)</sup>.

وعادت الحياة النيابية إلى تركيا عام 1983، وظهر حزب جديد من يمين الوسط باسم الوطن الأم كان بحق وريث حزبي الديمقراطي والعدالة. وفيما حظر الجيش على أربكان مزاوله العمل السياسي وتم حل حزبه، توجهت جماهير التيارات الإسلامية مع المحافظين لدعم حزب الوطن الأم بقيادة تورغوت أوزال الذي حقق فوزاً مريحاً في انتخابات 1983. وقد استثمرت حكومات أوزال الحرب العراقية-الإيرانية في تطوير الاقتصاد التركي، وتحسين المستوى المعاشي للسكان<sup>(12)</sup>.

ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تشكلت أحزاب جديدة تنافس الوطن الأم الذي كسب لوحده أصوات التيارات الإسلامية والمحافطة، حيث أسس سليمان ديميريل حزب الطريق القويم، وشكل أربكان حزب الرفاه ذات النزعة الإسلامية؛ وبذلك افتتحت أصوات تلك التيارات بين الثلاثة، وكان لتوقف الحرب بين العراق وإيران أثرٌ كبيرٌ على الاقتصاد التركي مسببة أزمات كبيرة استمرت حتى عام 2002 وفوز حزب العدالة والتنمية.

### حزب العدالة والتنمية

فاز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2002 بـ 33% من الأصوات الكلية، ولكن بسبب القانون الانتخابي الذي وضعه الجيش بعد انقلاب 1980 اشترط حصول أي حزب على 10% من الأصوات الكلية لدخول البرلمان. وعندما فشلت الأحزاب الأخرى في عبور العتبة الانتخابية، حصل حزب العدالة على ما يقارب من 66% من مقاعد البرلمان ليشكل الحكومة في وضع مريح، ومعظم الجماهير التي انتخبت العدالة هي جماهير أربكان مع بعض المحافظين<sup>(13)</sup>.

ومن ناحية أخرى، يمكن اعتبار الصعود الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في عام 2002، النقطة التي وضعت فيها التيارات «المكبوتة» نفسها بقوة متزايدة ضد عقود من العلمانية والنزعة العسكرية والقومية.

وبعد وصوله إلى السلطة، أطلق حزب العدالة والتنمية مجموعة متنوعة من السياسات الإصلاحية والليبرالية والمناهضة للفقراء التي تلبى احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية. وصنف أردوغان -رئيس الوزراء الجديد- المسألة الكردية باعتبارها مشكلة داخلية طويلة الأمد لتركيا تحتاج إلى حل بطرق أخرى غير الاستيعاب القسري.

وبدأ في إجراء إصلاحات هيكلية، مثل المزيد من الديمقراطية وتعزيز الرقابة المدنية على قوات الأمن، وإعادة النظر في الأنموذج الأمني لتركيا وتحسين حقوق الإنسان. وخلال المدة الأولى (2002 - 2007)، حقق حزب العدالة والتنمية نجاحاً كبيراً في النهوض بالاقتصاد التركي عن طريق سلسلة من الإصلاحات نحو الديمقراطية الليبرالية، بما في ذلك مبادرات السلام التي أطلقها حزب العدالة والتنمية تجاه الأكراد في تركيا، والمفاوضات بشأن عضوية الاتحاد الأوروبي في عام 2005؛ ونتيجة لهذه التطورات، اعتبرت الولايات المتحدة رؤية حزب العدالة والتنمية التركي كمنارة للديمقراطية في العالم الإسلامي.

وبعد تلك النجاحات، شهدت انتخابات 2007 فوز حزب العدالة والتنمية بنسبة 46% من الأصوات. فهذا الفوز الكبير شجع الحزب على السعي إلى «الهيمنة الأيديولوجية» على المشهد السياسي التركي مع حليفه فتح الله غولن. وللقيام بذلك، استخدم الحزب أتباع غولن في مؤسسات الدولة القضائية والأمنية والتعليمية. وبحلول عام 2015 وقف الحزب على مفترق طرق مع غولن بسبب الانقسام العميق بينهما، وقد اتهم أردوغان حركة غولن بمحاولة الاستئثار بالسلطة والتخلص من حزب العدالة والتنمية. وتوالت الأحداث حتى محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016 وحملات تطهير أتباع غولن<sup>(14)</sup>.

ومن ناحية الاجتماع السياسي، هناك فهم للديمقراطية لدى حزب العدالة والتنمية مستوحى من فكر الإخوان المسلمين، فهم يميل أكثر إلى استخدام الممارسة الديمقراطية عبر المنافسة السياسية الحزبية لتحقيق الفوز؛ بدلاً من نظام الحكم الذي يدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان والصحافة الحرة. بمعنى أن الإسلام كدين (حسب مفهوم حزب العدالة والتنمية) له مصالح سياسية واضحة

وطموحات فيما يتعلق بكيفية حكم المجتمع الذي يتعارض مع بعض النتائج التي يمكن أن تنتجها الديمقراطية.

ومضى حزب العدالة والتنمية الذي أسس كحزب ديمقراطي محافظ إلى تعزيز الممارسات الإسلامية في الحياة اليومية الاجتماعية تدريجياً، ولاسيما بعد أن عزز الحزب موقفه في انتخابات عام 2007 بنشر الأفكار الإسلامية عبر تسييس الإسلام. وفي السياسة الخارجية، صار التركيز الأكبر على الشرق الأوسط وزيادة العداء الاجتماعي للاتحاد الأوروبي وضد إسرائيل على الرغم من أن العلاقة الاقتصادية لم تنقطع أبداً مع إسرائيل.

### المرأة والحجاب بين عهدي أتاتورك وأردوغان

في عام 1925، تجوّل كمال أتاتورك في أنحاء البلاد ليقدم بنفسه «اللباس المتحضر» للشعب. وكان غطاء الرأس علامة على الوضع الاجتماعي تميّز الفرد خلال العهد العثماني، وكانت أيضاً علامة على الانتماء الإسلامي. أراد أتاتورك القضاء على هذا التمييز الاجتماعي في الجمهورية من خلال تشجيع وفرض ما عدّها وسيلة حضارية مشتركة جديدة لمواطنيه.

وفي إحدى جولاته توقف في بلدة صغيرة على البحر الأسود، ورأى في تلك البلدة نساء يرتدين النقاب، وقال لأتباعه: إن «هذه العادة تسبب عدم الراحة للنساء في حرارة الصيف، وهي نتيجة لأنانية الرجل وحرصه على إثبات الشرف. إن للنساء عقول أيضاً سمحوا لهن باظهار وجوههن ورؤية العالم بأعينهن». ومع أن أتاتورك حظر الطربوش والعمامة للرجال تماماً وشجعهم على ارتداء القبعات، إلا ان قانون تغيير اللباس وأغطية الرأس لم يشمل النساء<sup>(15)</sup>.

وتجاهلت السلطات في تلك المدة حظر الحجاب في المدارس وبعض المؤسسات الحكومية؛ لأنها كانت على يقين أنها لن تستطيع حظر الحجاب على شعب معظم سكانه يعيشون في الأرياف. وإن الإصلاحات التعليمية تضمنت بناء الكثير من المدارس في المناطق الريفية وفرض التعليم على الفتيات، وفي حالة حظر الحجاب كان كمال أتاتورك سيدخل في معركة مع التقاليد الريفية التي تخص الحجاب باعتبارها رمزا للشرف والعفة، وآثر ترك الحجاب للزمن؛ وتحول الحجاب مع مرور الوقت إلى نمط طبقي لسكان الأرياف واختفى شيئاً فشيئاً في الحضر.

وخلال العهد العثماني الأخير، كان النقاب وعزل النساء يخص الطبقة المتوسطة التي كانت

ميسورة الحال ولديها ما يكفي لتمنع المرأة من العمل أو الظهور في المناسبات العامة. ومع الوقت بعد قيام الجمهورية صارت النساء في المدن من الطبقة الوسطى ينتزعن الحجاب، فيما بدأت المرأة الريفية بارتداء سراويل المريحة الواسعة أو التنانير البسيطة والحجاب الطويل ولاسيما أن معظم سكان القرى من الأقارب أو من يعرفون بعضهم بعضاً جيداً.

وجرى تشجيع الفتيات في عهد الجمهورية على حضور الجامعات والحصول على شهادات أكاديمية ومهنية، والمساهمة في تنمية البلاد. وبعد أن كانت بعض النساء يعملن معلمات في مدارس البنات، فإنهن سرعان ما أصبحن في كل مكان بالمدارس المختلطة بين الجنسين وفي مجال الطب، والقانون، والهندسة، والعلوم الاجتماعية والطبيعية، وكانت إسطنبول في طليعة هذه التغييرات.

وفي عام 1929، بلغت نسبة الحاضرين في المدارس الابتدائية في إسطنبول 75% من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 7 - 11 سنوات، جنباً إلى جنب مع ما يقرب من النسبة المئوية نفسها من الفتيان، في مقابل 26% من الفتيات (و 51% من الفتيان) على الصعيد الوطني. وبين أعوام 1920 و 1938، كانت 10% من جميع خريجي الجامعات من النساء، وهو إنجاز كبير في وقت قصير منذ أن تأسست جامعة إسطنبول وفتحت أبوابها للنساء<sup>(16)</sup>.

وقد استبدل القانون الإسلامي العثماني بقانون مدني علماني في عام 1926 الذي منح المرأة الحقوق المدنية المتساوية. ولم يعد القانون المدني يعترف بالزواج الديني، وألغى تعدد الزوجات، ومنح النساء حق الطلاق. وبموجب القانون الإسلامي العثماني، كان نصيب ميراث المرأة نصف نصيب الرجل، وبموجب القوانين العلمانية، ورث الرجال والنساء على حد سواء. ومع ذلك لم تكن القوانين الجديدة كلياً مع المرأة، فبينما نص القانون العثماني على حصول المرأة على (مهر الزواج ومؤخر الطلاق) ك مبلغ من المال، لم يتضمن القانون الجديد وجود مثل هذه المسائل المالية.

وعلى وفق القانون المدني العلماني، بقي الرجال رسمياً أرباب الأسر وكانت النساء بحاجة إلى إذن للسفر إلى الخارج أو للعمل خارج المنزل، كما كان الحال في العديد من الدول الأوروبية في ذلك الوقت؛ لكن هذه القوانين أُلغيت في التسعينيات.

في عام 1930، مُنحت النساء حق التصويت في الانتخابات البلدية، وعينت أول امرأة في سلك القضاء. في عام 1934، تم منح المرأة حق التصويت الكامل. في عام 1935، تم انتخاب ثمانية عشر امرأة في مجلس النواب التركي. وأصبحت ابنة أتاتورك بالتبني، صبيحة كوكجن، أول

طيار عسكري في تركيا بتشجيع من أتاتورك نفسه التي غطت صورتها وسائل الإعلام التركية، وهي بملابسها العسكرية الجوية مع مجموعة من الطيارين كدليل على المساواة والعلمانية. وفي عام 1932 -بعد أقل من عقد من الزمان على تأسيس الجمهورية- فازت فتاة تركية في مسابقة ملكات الجمال الدولية في بروكسل<sup>(17)</sup>.

وأدت التغيرات الاجتماعية المتسارعة -في المدن الكبرى- إلى صعود الطبقة الوسطى المسلمة لتسيطر على الأعمال وارتقاء العائلات المسلمة اجتماعياً. وبعد قيام الحرب العالمية الثانية، انخفض عدد الأقليات غير المسلمة وهذه الأقليات كانت تهيمن على التجارة والأعمال، في حين عمل الأتراك المسلمون بالخدمة المدنية ومؤسسات الدولة والجيش. ومع نزوح طبقة الأقليات المهيمنة على التجارة، بنت الجمهورية طبقة برجوازية جديدة من الأتراك، وكان للنساء دور في الاشتراك بهذه النخبة والطبقة الوسطى بعد حصولهن على التعليم والتدريب المهني.

وعلى الرغم من نشاط المرأة في العهد الجمهوري واستقلالها شبه الذاتي في الحضر، إلا أنها كانت مقيدة بأمرين، هما: الأخلاق المحافظة، والوفاء لمشروع التحديث الجمهوري. التيارات الإسلامية الصامتة والفئات المحافظة استنكرت كل هذه التغيرات واعتبرتها دعوات إلى الفجور. وعلى الرغم من التغيرات الهائلة التي أجرتها الجمهورية فيما يخص النساء، بقي المجتمع التركي محافظاً اجتماعياً حتى في المدن. على سبيل المثال، في أماكن العمل أرادت النساء لباساً محتشماً، وتجنبن السلوك غير اللائق.

وكان هناك تخوف لدى المجتمع التركي بعد تأسيس الجمهورية من تعليم المرأة ودخولها أماكن العمل والحياة العامة وحصولها على الدخل الخاص بها أسوة بالرجل أن يؤدي إلى أزمة داخل الأسرة والمجتمع. وأن الاستقلالية الفردية لدى المرأة من شأنها أن تؤدي إلى الفساد الاجتماعي وتأخر الزواج، وربما حتى رفض المرأة الزواج؛، مما قد يشكل تهديداً للنظام الاجتماعي.

هذا في المناطق الحضرية، أما في الأرياف فالحياة بالنسبة لغالبية النساء في البلدات الصغيرة والقرى مختلفة تماماً، قبل الإصلاحات الكمالية وبعدها. وبقيت معدلات المواليد أكثر بكثير في الأرياف منها في الحضر. وتشير الأرقام الرسمية لتلك المرحلة (العقود الأولى للجمهورية) إلى أن متوسط سن الزواج في القرى كانت تسعة عشر عاماً للنساء واثنين وعشرين للرجال، ولكن الأعمار الفعلية كانت أقل من ذلك.

ولعل الجمهورية التي عملت على دعم الأسرة الحضرية بتوفير العمل، وجدت أن الأسر في الأرياف تعتمد على الأطفال وخاصة الأبناء في العمل الزراعي وشم الاعتماد عليهم في سن الشيخوخة. وبقي تأثير دعاية الدولة على الإنجاب لتعويض الخسائر الكبيرة في الحرب العالمية الأولى موجوداً لعدة عقود<sup>(18)</sup>.

وبالعودة إلى موضوع الحجاب، فعلى الرغم من عدم صدور قانون من الجمهورية بمنع الحجاب إلا أن مؤسسات الدولة منذ بداية عهد الجمهورية رفضت توظيف النساء المحجبات. وفي الانقلاب العسكري عام 1980، صدر قانون من المجلس العسكري بمنع دخول المحجبات للجامعات وسائر المعاهد والمدارس وبعض مؤسسات الدولة؛ وتحول أمر حظر ارتداء الحجاب في تركيا إلى قضية سياسية بعد 1980.

وبعد عزل أربكان إثر انقلاب عسكري في 1997، أصدر مجلس الأمن القومي التركي قراراً اعتبر فيه أن «الحجاب هو تهديد لتركيا»، فطُرد عدد كبير من المحجبات العاملات في المؤسسات العامة بعد أن سمح لهم أربكان خلال توليه لرئاسة الوزراء، ومنعت الطالبات المحجبات من دخول الجامعات.

وبعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في نهاية 2002، لم يتطرق لمسألة الحجاب في دورته الأولى حتى نهاية 2007، لكنه اتخذ موقفاً قوياً عام 2008 بعد تمريره مشروع قانون في البرلمان يسمح بارتداء الحجاب في الجامعات. و مع أن المحكمة الدستورية العليا ألغت قانون البرلمان، إلا أن مجلس التعليم العالي التابع للحكومة وهي الجهة التنفيذية المسؤولة عن التعليم وافقت على ارتداء الحجاب في قاعات الدراسة. ولا يخفى دور أتباع حركة غولن في دعم القرار، حيث كان أردوغان وغولن في تلك المدة يشنان حرباً على دوائر الدولة العميقة الداعمة للعلمانية في الجيش<sup>(19)</sup>.

وبعد نجاح أردوغان في التخلص من التهديدات الحقيقية من الجيش، تمكن في عام 2010 من إجراء تعديل دستوري عبر البرلمان وبتصويت حزب العدالة والتنمية حول «بند الحقوق»، شرّع فيها قانون «أشكال التمييز ضد المرأة» وطرح التغيير الدستوري على الاستفتاء الشعبي ليتم قبولها، وكان حظر الحجاب يعد أحد أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(20)</sup>.

وأصدر أردوغان في 2013 قرارات خاصة بالحقوق العامة والحريات الشخصية والدينية وتخص مؤسسات الدولة. وتضمنت تعديلاً لقانون تنظيم زي موظفي الدولة الخاص بحرية الملابس. وأقرّ

القانون رفع الحظر عن الحجاب، وأُتيح للمرة الأولى للمحجبات التركيات بممارسة العمل النيابي والعمل في المؤسسات الحكومية، فضلاً عن السماح للرجال بإطلاق اللحية وارتداء أي لباس ديني<sup>(21)</sup>.

وشمل القرار المحاميات في حق ارتداء الحجاب أثناء العمل. وفي 2014، تم اتخاذ قرار السماح لطالبات المرحلة الإعدادية بارتداء الحجاب، وإلغاء قانون المنع الذي كان مطبقاً. وفي 2015، أقرت الحكومة حق ارتداء الحجاب للعاملات بجهاز الشرطة في الدولة.

### خلاصة القول

في المجتمع التركي هناك ثلاث هويات هي، الهوية الإسلامية العثمانية، والهوية القومية، والهوية العلمانية الغربية، وتعدُّ الهوية ذات البعد الإسلامي هوية الأكثرية منذ تأسيس الجمهورية، ولكن لم تظهر إلا من خلال حزب العدالة والتنمية الذي يشحذ قوته من تلك القاعدة العريضة.

وإذا كان مصطفى كمال أتاتورك اتبع استراتيجية «من الأعلى إلى الأسفل» أي بناء قاعدة نخبة من العلمانيين تتولى إنشاء مؤسسات قادرة على تربية الأجيال الجديدة على وفق الهوية العلمانية، فإن رجب طيب أردوغان اتبع استراتيجية «من الأسفل إلى الأعلى» أي الاستفادة من قواعد الجماهير الشعبية التي تتأثر بالطرق الصوفية أو تتبع للتيارات الإسلامية المختلفة والمحافظه، من أجل استخدامهم في مؤسسات الدولة ومكافحة العلمانية. وبكلمة أخرى، إن حزب العدالة والتنمية منذ دورته الثانية بعد 2007، بدأ بسلسلة تغييرات اجتماعية أساسية عبر الترويج للإسلام العثماني بطريقة «من أسفل إلى أعلى» ومن خلال المؤسسات الدينية والمدنية؛ لذا سعى الحزب إلى تغليب الهوية العثمانية بعد السيطرة الكاملة على المؤسسات الدينية والتعليمية، وصارت الهيمنة على الشؤون الدينية من أولويات الحكومة ضمن واجبات وزارة الشؤون الدينية التي أسسها أتاتورك للسيطرة على النشاط الديني بشكل عام وضمان بقاء الإسلام بعيداً عن الحياة الاجتماعية والسياسية.

إلا أن حزب العدالة والتنمية أجرى تغييرات كبيرة في مؤسسة الشؤون الدينية، وكان أهمها زيادة عدد العاملين فيها ممن يؤمنون بالهوية العثمانية. ومنذ 2007، قفرت ميزانية المؤسسة الدينية إلى أكثر من مليار دولار وأكثر من 100 ألف موظف لتكون أكبر مؤسسة حكومية مع وزارة الداخلية<sup>(22)</sup>.

وفي الوقت نفسه، أطلق حزب العدالة والتنمية العنان للخطباء وأئمة المساجد ومنحوا نفوذاً لم يحصلوا عليه منذ سقوط الدولة العثمانية. وبعد أن كانت مؤسسة الشؤون الدينية في أساس تأسيسها هي النأي عن السياسية، تحولت إلى منبر كبير ومؤسسة ضخمة لنشر الأفكار الإسلامية العثمانية في الحياة الاجتماعية والسياسية. وقد استثمرها الرئيس أردوغان بكفاءة من أجل نشر آرائه الاجتماعية التي قادت إلى تغييرات سياسية لاحقاً.

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، استفاد أردوغان من مؤسسة الشؤون الدينية في حصار حركة الخدمة (أتباع فتح الله غولن) الذين لديهم أيضاً منابر دينية ونشاط اجتماعي باسم الدين؛ وبالتالي فإنه وخلال عشر سنوات بدأ تأثير انتقال نشاط التعليم والتدريس الديني في المساجد والمدارس بظهور قاعدة شعبية جديدة تؤمن بالهوية العثمانية السنية المعادي للعلمانية والغرب من جهة ومضاد للعلويين والشيعة في الداخل. وتشير التقارير إلى أنه تم استحداث الكثير من المدارس الدينية لتخريج الأئمة والخطباء، وأن الكثير من تلاميذ المرحلة الإعدادية (المتوسطة)، والثانوية في تلك المدارس.

وفضلاً عما سبق، خطت حكومة العدالة والتنمية عدة خطوات مهمة في الشأن الاجتماعي مثل زيادة بناء المساجد، وتسمية الجسور والأماكن العامة بأسماء عثمانية. وفي النتيجة سعت -وما تزال- إلى تغيير وجه تركيا الاجتماعي من جمهورية علمانية إلى جمهورية عثمانية.



## المصادر

- (1) Sufism and Governmentality in the Late Ottoman Empire, Brian Silverstein, Project Muse, Volume 99, Number 9, 9119, Duke University Press.
- (2) Sufism and Governmentality in the Late Ottoman Empire, Brian Silverstein, Project Muse, Volume 99, Number 9, 9119, Duke University Press.
- (3) Atatürk: The Biography of the Founder of Modern Turkey, Andrew Mango, Overlook Press, 9119.
- (4) The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 0881-0995
- (5) Atatürk: The Biography of the Founder of Modern Turkey, Andrew Mango, Overlook Press, 9119.
- (6) Atatürk: The Biography of the Founder of Modern Turkey, Andrew Mango, Overlook Press, 9119.
- (7) REFLECTIONS OF THE SECOND WORLD WAR ON TURKEY'S FOREIGN POLICY, Davut Han Aslan and Bugra Selcuk, Vistula University, Warsaw Poland, 9104; 0(39): 038-050
- (8) DEMOCRATIC PARTY AND DEMOCRACY IN TURKEY: CELAL BAYAR AND ADNAN MENDERES, GULİZ SUTCU, Department of Political Science in Bilkent University - Ankara, February 9100
- (9) TURKEY IN THE TRIANGLE OF THE 0951-0961 ERA, THE 0961 MILITARY COUP, AND THE 0960 CONSTITUTION, Omer Eryilmaz, First Lieutenant, Turkish Army B.S., Turkish Military Academy, 9115, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL. March 9104
- (10) Military Coups and Turkish Democracy, 1960-1980, George S.

Harris, Turkish Studies Journal, Volume 12, 2011

(11) Political Instability in Turkey During the 1970s, Michael M. Gunter, 1989

(12) Turgut Ozal and His Economic Legacy: Turkish Neo-Liberalism in Critical Perspectiv, Ziya Onish, Middle Eastern Studies, Jul 2004

(13) Statistical Yearbook of Turkey 2002-2007

(14) Statistical Yearbook of Turkey 2002-2007

(15) State Feminism, Modernization, and the Turkish Republican Woman, JENNY B. WHITE, Project Muse, 9113 NWSA Journal, Vol.05 No.3

(16) State Feminism, Modernization, and the Turkish Republican Woman, JENNY B. WHITE, Project Muse, 9113 NWSA Journal, Vol.05 No.3

(17) Aftermath of a Revolution: A Case Study of Turkish Family Law, Seval Yildirim, Pace International Law Review, Issue 9 Fall 9115, September 9115, Article 8, Volume 07

(18) State Feminism, Modernization, and the Turkish Republican Woman, JENNY B. WHITE, Project Muse, 9113 NWSA Journal, Vol.05 No.3

(19) Court annuls Turkish scarf reform, BBC

(20) Quiet end to Turkey's college headscarf ban, BBC

(21) Turkey lifts generations-old ban on Islamic head scarf, Reuters

(22) With more Islamic schooling, Erdogan aims to reshape Turkey, Reuters